الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا

د. هبة الباز*

مقدمة

منذ إعلان منظمة الصحة العالمية، في نهاية ديسمبر 2019، ظهور فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19 COVID-19) في الصين، أخذ الفيروس في الانتشار في الدول المختلفة على مستوى العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، وإسبانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإنجلترا، وروسيا، والهند، وتركيا، وإيران، والإمارات، والكويت، وغيرهم العديد من الدول وصولاً إلى مصر.

ولمواجهة ذلك الفيروس والحد من انتشاره، اتخذت الدول على مستوى العالم العديد من التدابير والإجراءات، والتي كان من أبرزها غلق الحدود، وإيقاف حركة الطيران، وفرض حظر التجوال الكلى أو الجزئي، وغلق المطاعم والمراكز التجارية...إلخ. ومثل تلك الإجراءات، وما سبقها وصاحبها من تداعيات سلبية أخرى ناتجة عن تفشى الفيروس ذاته، من شأنها أن تؤدى إلى مجموعة من الآثار الاقتصادية الانكماشية السلبية، والتي يأتي على رأسها تراجع معدلات النمو، وانخفاض مستويات التوظف، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد معدلات الفقر.

تهتم هذه الورقة باستعراض أبرز التداعيات الاقتصادية السلبية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد، وتسليط الضوء على الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في ظل الأزمات المالية والاقتصادية بصفة عامة، وفى مواجهة تداعيات أزمة تفشى فيروس كورونا المستجد بصفة خاصة. كما تستعرض هذه الورقة أبرز الجهود والخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتعزيز دور الشمول المالي في مواجهة التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا المستجد. وتختتم الورقة بمجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد متخذ القرار على توسيع نطاق الشمول المالي في مصر في الفترة المستقبلية، وبحيث يلعب دوراً أكبر في مواجهة التداعيات السلبية المتوقعة لانتشار فيروس كورونا المستجد.

* أستاذ الاقتصاد المساعد مركز السياسات الاقتصادية الكلية- معهد التخطيط القومي

1- التداعيات الاقتصادية السلبية الناجمة عن تفشى فيروس كورونا المستجد:

1-1- تأثير أزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي:

من المتوقع أن تتراجع معدلات النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ في عام 2020، كنتيجة للتداعيات السلبية الناتجة عن تفشى فيروس كورونا المستجد. فأغلب البلدان التي تفشى فيها الفيروس بشدة وتأثرت من جرائه، مثل الصين، وكوريا الجنوبية، واليابان، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية ...إلخ، قد شهدت تراجعاً في معدلات الإنتاج نتيجة لتفشى الفيروس – مما أدى لإصابة العاملين بالمرض وتغيبهم عن العمل – ونتيجة أيضاً لما صاحب تفشى الفيروس من إجراءات وتدابير اتخذتها الدول لمواجهة ذلك الانتشار والسيطرة عليه، حيث أغلقت العديد من المصانع، كما اضطر العديد من العاملين بالشركات للعمل من المنزل، وفرضت قيود على الحركة والسفر...إلخ. كل ذلك قد أدى بدوره إلى تراجع معدلات الإنتاجية والإنتاج، ومن ثم انخفاض العرض، وبخاصة أن الفيروس قد ضرب بالأساس أبرز البلدان الصناعية الكبرى في شرق آسيا ومنه انتشر إلى بقية البلدان الصناعية في أوروبا وأمريكا.

وجدير بالذكر، أن تلك البلدان تعد على المستوى العالمي حلقة رئيسية في سلاسل القيمة، ومن ثم، فإن تراجع معدلات الإنتاج والعرض لا يقتصر تأثيره على تلك البلدان التي تفشى بها الوباء فقط، وإنما يمتد تأثيره إلى بقية البلدان على مستوى العالم، وذلك عن طريق خلق نوع من العدوى في سلاسل التوريدSupply Chain Contagion من شأنها أن تصيب قطاعات الصناعات التحويلية في بقية الدول التي تقع ضمن شركائهم التجاريين الرئيسيين، والتي تعتمد في عملياتها التصنيعية على المنتجات الوسيطة المستوردة من الدول التي تأثرت بشدة من جراء تفشى الفيروس. كما ستتأثر أيضاً الدول التي تعتمد في استهلاكها على المنتجات النهائية المستوردة من ذات الدول التي انتشر بها الفيروس[1].

[1] -Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro, "Economics in the time of COVId-19", Center of Economic Policy Research, CEPR Press, 2020.

-Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), "Coronavirus: The world economy at risk", OECD Interim Economic Assessment, March 2, 2020.

-United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), "The coronavirus shock: a story of another global crisis foretold", Trade and Development Report Update, March 9, 2020.

فمن المعروف أن صدمة العرض التي تصيب صناعة ما، أو دولة ما، عادة ما تتحول إلى صدمة عرض في باقي الصناعات أو البلدان، في ظل استخدام مخرجات هذه الصناعة كمدخلات في صناعة أخرى في ذات البلد أو في بلد آخر. فعلى سبيل المثال، تمثل الصادرات الصينية والكورية واليابانية مجتمعة ما يقرب من 25% من إجمالي الواردات الأمريكية، وأكثر من 50% من إجمالي الواردات الإلكترونية وواردات الحاسب الآلي الأمريكية. ومن ثم، فإن تراجع الإنتاج بكل من الصين وكوريا واليابان سوف يؤدى بالطبع لتأثر الاقتصاد الأمريكي. كما أن نقص إنتاج أجزاء وقطع غيار السيارات في الصين أجبر شركة صناعة السيارات الكورية "هيونداي" على إغلاق مصانعها بكوريا مؤقتاً. وكذلك، فإن شركة صناعة السيارات اليابانية "نيسان" اضطرت هي الأخرى لغلق أحد مصانعها باليابان مؤقتاً[1].

أضف إلى ما سبق، أن التأثيرات السلبية لانتشار فيروس كورونا وما صاحبه من إجراءات لم تقتصر على جانب العرض فقط، وإنما امتدت لتشمل جانب الطلب أيضاً. وتُعزى التأثيرات السلبية التي أصابت جانب الطلب لسببين رئيسيين. السبب الأول هو سبب إجرائي يرجع لتطبيق مجموعة الإجراءات المتعلقة بحظر التجوال الكلى أو الجزئي، والتي أدت في كثير من الأحيان لصعوبة وصول المستهلكين للأسواق، إلى جانب تعذر توفير خدمات التوصيل للمنازل في بعض الأحيان، مما أدى لانخفاض مستويات الطلب. أما السبب الثاني، فهو سبب سيكولوجي، حيث يميل الأفراد في أوقات الأزمات، وما يصاحبها من عدم وضوح الرؤية وسيادة ظروف عدم التأكد، لاتباع سلوك "الانتظار والترقب wait-and-see". وهو الأمر الذي يدفعهم لتأجيل قرارات الشراء والاستثمار خوفاً من المستقبل، على غرار ما حدث في الأزمة المالية العالمية 2008-2009، وساعد في حدوث صدمة طلب عالمية وانهيار مستويات التجارة على المستوى العالمي[2].

---

[1] Richard Baldwin and Eiichi Tomiura, "Thinking agead about the trade impact of COVID-10", in Baldwin R. and Weder di Mauro, B. (ed.) "Economics in the time of COVID-19", CEPR Press, 2020.

[2] Beatrice Weder di Mauro, "Macroeconomics of the flu", in Baldwin R. and Weder di Mauro, B. (ed.) "Economics in the time of COVID-19", CEPR Press, 2020.

- Warwick McKibbin and Roshen Fernando, "The economic impact of COVID-19", in Baldwin R. and Weder di Mauro, B. (ed.) "Economics in the time of COVID-19", CEPR Press, 2020.

- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Op.Cit.

- Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro, Op.Cit.

ولم يسلم قطاع الخدمات هو الآخر من التداعيات السلبية لانتشار فيروس كورونا. فقد تضررت القطاعات الخدمية من جراء تلك الأزمة بشكل كبير، وعلى رأسها قطاعات السياحة والطيران والشحن والفنادق والترفيه... إلخ. فلقد بلغت التقديرات الأولية للخسائر التي يمكن أن يعاني منها قطاع الطيران في عام 2020، وفقاً للاتحاد الدولي للنقل الجوي International Air Transport Association (IATA) ما يتخطى 29,3 مليار دولار أمريكي[1]. وكذلك، اضطرت شركة مايرسك Maersk، إحدى أكبر شركات الشحن البحري على مستوى العالم، لإلغاء العشرات من رحلات الشحن البحري. فلقد بلغت خسائر قطاع الشحن البحري وفقاً لتقديرات الغرفة الدولية للشحن International Chamber of Shipping (ICS) ما يعادل 350 مليون دولار أمريكي/أسبوعياً، حيث أنه في الفترة من منتصف يناير وحتى منتصف فبراير 2020 تم إلغاء أكثر من 350 ألف شحن حاوية[2].

وفى ظل تلك التداعيات وتأثيراتها السلبية على مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية، تنشأ ضغوط على المؤسسات المالية. ويعد تحديد تلك التداعيات وتأثيراتها بدقة أمراً صعباً في تلك المرحلة، لأنه يتوقف بالأساس على تطور الفيروس ومدى انتشاره مستقبلاً. وحيث أن ذلك الفيروس ما يزال مستجداً، فالمعلومات المعروفة عن خصائصه حتى الآن لا تُمكن من التنبؤ بشكل دقيق بطريقة تطوره. وفى حال أن التداعيات السلبية لانتشار الفيروس لم تستمر طويلاً، فإن البنوك يمكنها أن تساعد من خلال توفير الدعم المالي اللازم للشركات التي تواجه صعوبات. إلا أن الوضع قد يزداد صعوبة مع طول فترة بقاء الفيروس وانتشاره، حيث سيؤدى ذلك بدوره للمزيد من التباطؤ في النشاط الاقتصادي، وكذا تعثر المزيد من الشركات، مما سيضع المزيد من الضغوط على المؤسسات المالية، ويمكن أن يعرض محافظ الائتمان الخاصة بتلك المؤسسات والملاءة المالية بها للخطر. فمن المعلوم أن تزايد أحجام الديون غير القابلة للأداء، يعد بمثابة السبب الرئيسي لهشاشة البنوك[3].

- Richard Baldwin and Eiichi Tomiura, Op. Cit.

[1] International Air Transport Association (IATA), "COVID-19 initial Impact assessment of the novel Coronavirus", IATA Economics, February 20, 2020, P.11, at: https://www.iata.org/en/iata-repository/publications/economic-reports/coronavirus-initial-impact-assessment/

[2] Beatrice Weder di Mauro, Op. Cit.

[3] Thorsten Beck, "Finance in the times of Coronavirus", in Baldwin R. and Weder di Mauro, B. (ed.) "Economics in the time of COVID-19", CEPR Press, 2020.

أضف إلى ذلك، أن شعور الأفراد بالقلق وعدم وضوح الرؤية المستقبلية بالنسبة لتداعيات فيروس كورونا أمامهم، قد يدفعهم في بعض الأحيان للإقبال على سحب ودائعهم ومدخراتهم من البنوك والاحتفاظ بها في شكل سائل بدافع الاحتياط، مما يشكل المزيد من الضغوط على المؤسسات المالية[1].

ومع انكماش مستويات الطلب، وكذا تراجع معدلات الإنتاجية والإنتاج، وتأثر القطاعات الخدمية بشكل سلبى كبير، وتراجع حركة التجارة العالمية –نتيجة لتراجع حجم الصادرات وكذا انخفاض الطلب على الواردات–، وانخفاض إيرادات الشركات، وتعرض المؤسسات المالية للضغوط على النحو المذكور سلفاً، وما صاحبهم من تراجع كبير في مستويات أسعار النفط الخام، وانخفاض في معدلات الاستثمار، وانهيار في أسعار الأسهم، واضطراب في أسواق المال، أخذت معدلات النمو في التباطؤ، انخفضت مستويات الأجور، وتراجعت معدلات التوظف، وارتفعت نسب البطالة. ومثل تلك الصدمات الاقتصادية من شأنها أن تؤدى لزيادة كبيرة في معدلات الفقر، مما يصعب أيضاً من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهو الأمر الذي دفع بالمؤسسات والمنظمات الدولية لتعديل توقعاتها بالنسبة لمعدلات النمو ومعدلات التوظف في عام 2020، والتي كان قد سبق وضعها في عام 2019.

فوفقاً لتقرير "تقييم الوضع الاقتصادي" الذي أصدرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مارس 2020، من المتوقع أن يتراجع معدل النمو العالمي هذا العام بمقدار نصف درجة مئوية ليصبح 2,4% في عام 2020–مقارنة بـ 2,9% في عام 2019– ثم يعاود الارتفاع مرة أخرى ليصبح 3,3% في عام 2021، وذلك في ظل السيناريو المتفائل القائم على افتراضات أن الفيروس سيتفشى في الصين ولكنه سيتفشى بدرجة أقل وبشكل متواضع وقابل للاحتواء في بقية البلدان. أما السيناريو الأسوأ، وهو الأقرب حالياً للواقع الفعلي، يفترض أن الفيروس سينتشر بشكل أوسع ليؤثر بشدة في دول قارة آسيا ومنطقة المحيط الهادي وكذا الدول المتقدمة الشمالية في عام 2020. وفى ظل ذلك السيناريو المتشائم، من المتوقع أن ينخفض معدل النمو العالمي بمقدار 1,75 نقطة

[1] **Stephen Cecchetti and Kermit Schoenholtz, "Contagion: Bank runs and COVID-19", in Baldwin R. and Weder di Mauro, B. (ed.) "Economics in the time of COVID-19", CEPR Press, 2020.**

مئوية ليصبح 1,4% في عام 2020، وأن يتراجع معدل نمو التجارة العالمي بمقدار 3,75 نقطة مئوية[1].

أما تقرير "آفاق النمو العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي، وهو الأحدث حيث أنه صدر في إبريل 2020، أي بعد صدور التقرير الاقتصادي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشهر، فقد اعتمد على سيناريو أكثر تشاؤماً يقوم على افتراض أن الفيروس سيضرب مختلف المناطق وبشدة. وبناء عليه، توقع التقرير أن ينخفض معدل النمو العالمي بمقدار ثلاث نقاط مئوية كاملة، ليعبر عن حالة انكماش اقتصادي في عام 2020 أسوأ من تلك التي عانى منها العالم في ظل الأزمة المالية العالمية 2008-2009. ومن المفترض أن ينحسر الفيروس في النصف الثاني من عام 2020 وفقاً للتقرير، وبحيث يرتفع معدل النمو العالمي في عام 2021 بمقدار 5,8 نقطة مئوية[2].

وفى ظل مثل تلك التوقعات التشاؤمية، توقعت منظمة العمل الدولية أن تتأثر أسواق العمل بدورها، وتتزايد معدلات البطالة في عام 2020 بحيث أن العالم سيخسر في عام 2020 ما يقرب من 193,3 مليون فرصة عمل (مقارنة بـ 188 مليون فرصة عمل في عام 2018)، بزيادة قدرها 5,3 مليون فرصة عمل وفقاً للسيناريو المتفائل. بينما بلغت تلك الزيادة في فرص العمل الضائعة حوالي 13 مليون فرصة عمل وفقاً لسيناريو التأثير المتوسط، و24,7 مليون فرصة عمل وفقاً للسيناريو المتشائم. كما تتوقع المنظمة أن معدلات العاملين الفقراء working poor[3] سوف

[1] Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Op.Cit.

[2] International Monetary Fund (IMF), "The great lockdown" in "World Economic Outlook", April 2020.

[3] العمال الفقراء working poverty وفقاً لمنظمة العمل الدولية هم الأفراد الذين يعملون ويتقاضون أجوراً إلا أن تلك الأجور لا تمكنهم من العيش فوق خط الفقر. لمزيد من التفاصيل، راجع:

International Labour Organization (ILO), "The working poor or how a job is no guarantee of decent living conditions", ILOSTAT Spotlight on Work Statistics, N.6, April 2019, at: https://ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/publication/wcms_696387.pdf

تتصاعد بدورها، مثلها مثل معدلات عدم الاستغلال الكامل لمهارات وطاقات العاملين underemployment[1]، في ظل الأزمة[2].

1-2- التأثير المتوقع لأزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري:

فيما يتعلق بوضع الاقتصاد المصري، فلم يكن بمنأى عن تلك التداعيات السلبية. فمصر تعد بمثابة شريكاً تجارياً رئيسياً للعديد من الدول التي أصابتها الأزمة بشدة مثل الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الأوروبية والعربية، ومن ثم فإنه من المنطقي أن تتأثر مصر بعدوى سلاسل التوريد وانخفاض مستويات الطلب وتراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية. فلقد أثرت التداعيات السلبية لتفشى فيروس كورونا على العديد من الجوانب الاقتصادية في مصر، حيث تأثرت قطاعات السياحة والطيران والتجارة وبعض القطاعات الصناعية تأثراً سلبياً من جراء تلك الأزمة، كما انخفضت الصادرات وتراجعت كل من إيرادات قناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج...إلخ.

فوفقاً للسيناريو المتفائل للمركز المصري للدراسات الاقتصادية من المتوقع انخفاض كل من تحويلات العاملين بالخارج وإيرادات قناة السويس بنسبة 10% بدءاً من النصف الثاني من مارس 2020. هذا في حين يتوقع السيناريو المتشائم انخفاضهما بنسبة 15%. أما بالنسبة لقطاع السياحة، فيتوقع المركز أن يخسر ما يقرب من 35% من الإيرادات السياحية التي كان من المتوقع تحقيقها هذا العام مع توقع استمرار الأثر السلبي حتى يونيو 2021. وبالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية، فمن المتوقع أيضاً وفقاً للسيناريو المتفائل أن تتراجع كل من الصادرات والواردات

---

[1] يشير مصطلح عدم الاستغلال الكامل لمهارات وطاقات العاملين underemployment إلى وجود حالة من عدم الاستخدام الكامل أو الأمثل حيث تتواجد عندما يشغل الفرد فرصة عمل لا تستغل كامل مهاراته وطاقاته أو أنها ليست بدوام كامل، وبحيث قد يجلس العامل بلا عمل فعلى يؤديه أثناء ساعات العمل الرسمية على الرغم من تواجده فى محل العمل. لمزيد من التفاصيل، راجع:

International Labour Organization (ILO), "International definitions and prospects of underemployment statistics", November 1, 1999, at: http://https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/publication/wcms_091440.pdf

[2] International Labour Organization (ILO), "COVID-19 and the world of work: Impact and policy responses", ILO Monitor, N.1, March 18, 2020.

الصناعية على التوالي بنحو 14% و7% في الفترة من إبريل 2020 وحتى إبريل 2021. بينما يتوقع السيناريو المتشائم تراجعهما بنحو 56% و30% على التوالي خلال ذات الفترة[1].

وبناء عليه، من المتوقع أن ينخفض معدل النمو المستهدف خلال العام المالي الحالي من ٦٪ إلى ٤,٢٪ (بانخفاض قدره 1,8%)، وذلك وفقاً لبيان وزارة المالية المصرية[2]. هذا في حين أوضحت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية في بيانها أمام مجلس النواب بشأن مشروع خطة التنمية المستدامة للعام المالي 2021/2020، أن الخطة قد قدرت معدل النمو الاقتصادي المتوقع بـ 3,5% في عام 2021/2020 (وهو معدل النمو الذى ورد بالسيناريو المتشائم الذى كانت الوزارة قد سبقت وأعلنته في وقت سابق على صدور البيان)[3]، بينما ذهب كل من صندوق النقد الدولي والمركز المصري للدراسات الاقتصادية في توقعاتهم التشاؤمية لأبعد من ذلك، حيث توقع الصندوق أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي المصري لن يتخطى 2% في عام 2020، و2,8% في عام 2021[4]. وتوقع المركز المصري للدراسات الاقتصادية أن معدل النمو في عام 2020 لن يتخطى 3,5% وفقاً للسيناريو المتفائل، و2,3% وفقاً لسيناريو التأثير المتوسط، و0,8% وفقاً للسيناريو المتشائم، على أن يبدأ الاقتصاد في التعافي في عام 2021 ليسجل معدل النمو المتوقع 4,7% وفقاً للسيناريو المتفائل، و3,1% وفقاً لسيناريو التأثير المتوسط، و2,1% وفقاً للسيناريو المتشائم[5].

كما أعلنت وزارة المالية المصرية أنه في ضوء التداعيات السلبية لفيروس كورونا المستجد من المتوقع أن يزداد حجم الدين بـ ٤٤ مليار جنيه، بما يعادل ٣٪ من الناتج المحلى[6]. فمن المتوقع أن يصل حجم خدمة الدين الخارجي للنصف الثاني من العام المالي الجاري بحوالي 12,9 مليار

---

[1] المركز المصري للدراسات الاقتصادية، "تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-19 على الاقتصاد المصري"، رأى في أزمة، الكتاب الخامس عشر، الجزء الأول، إبريل 2020.

[2] وزارة المالية، "وزير المالية: الحكومة نجحت فى التعامل مع أزمة كورونا بتحقيق التوازن بين الحفاظ على صحة المواطنين واستمرار الإنتاج وتوفير السلع الأساسية"، تصريحات وزير المالية، 7 مايو 2020، على موقع:
http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Media/Pages/release7-5-2020.aspx

[3] أحمد عاشور، "وزيرة التخطيط تلقى بيان خطة التنمية المستدامة أمام النواب"، جريدة المال، 21 إبريل 2020، على موقع:
http:/ https://almalnews.com

[4] International Monetary Fund (IMF), Op.Cit., P.23.

[5] المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره.

[6] وزارة المالية، مرجع سبق ذكره.

دولار، أي ما يماثل أربعة أضعاف خدمة الدين الفعلية في النصف الأول من ذات العام[1]. كما أنه من المنتظر أن تنخفض الإيرادات العامة للدولة بنحو ٧٥ مليار جنيه، منها ٦٥ مليار جنيه فقدًا في الحصيلة الضريبية، بحيث يتوقع أن العجز الكلى المتوقع للموازنة العامة للدولة يمكن أن يصل إلى ٧,٩٪ (مقارنة بعجز كلى قدره 7,2% كان مستهدفاً قبل الوباء)[2].

ويستلزم الأمر لتخطى تلك الأزمة تضافر الجهود والاعتماد على توليفة مناسبة من السياسات المالية والنقدية، وغيرهما من السياسات والإجراءات للخروج بالاقتصاد من الأزمة سريعاً وبأقل قدر من الخسائر، وحتى لا تسفر عن أزمة نظامية. كما يمكن أن يلعب الشمول المالي دوراً هاماً في المرحلة الراهنة لما له من آثار إيجابية متعددة في الظروف العادية بصفة عامة، وفى أوقات الأزمات بصفة خاصة.

2- الشمول المالي والحد من الآثار السلبية لأزمة فيروس كورونا المستجد:

للشمول المالي، وما يوفره من إمكانية النفاذ للخدمات المالية والحصول عليها، العديد من الآثار الإيجابية التي تنتج عن تطبيقه وتوسيع نطاقه، كما أنه يلعب دوراً هاماً في أوقات الأزمات. فالشمول المالي من شأنه أن يدفع بمعدلات النمو ويحسن من وضع الفئات المختلفة، وبخاصة في أوقات الأزمات. فمع إتاحة الخدمات المالية للجميع، وتمكن الأفراد والمؤسسات من النفاذ إليها بسهولة واستخدامها، يصبح من الأيسر عليهم اتخاذ قرارات استهلاكية واستثمارية طويلة الأجل، والتعامل مع المخاطر المالية التي قد تواجههم وإدارتها بشكل جيد، وكذا مواجهة الظروف الطارئة، وامتصاص الصدمات المالية غير المتوقعة[3].

وهكذا، فإن الشمول المالي يمكن الوحدات الاقتصادية من الحفاظ على معدلات مستقرة من الاستهلاك والاستثمار، بالرغم من الصدمات المختلفة، مما يساعد في تحسين معدلات النمو

[1] المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره.

[2] وزارة المالية، مرجع سبق ذكره.

[3] – Patrick Honohan, "Financial development, growth and poverty: how close are the links?", World Bank Group Working Paper, WPS3203, 2003, at: http://www.findevgateway.org/sites/default/files/mfg-en-paper-financial-development-growth-and-poverty-how-close-are-the-links-2004.pdf

– Ratna Sahay, Martin Cihak, Papa N'Diaye, Adolfo Barajas, Srobona Mitra, Annette Kyobe, Yen Mooi and Seyed Yousefi, "Financial inclusion: Can it meet multiple macroeconomic goals?", IMF Staff Discussion Note, SDN/15/17, 2015, at: http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1517.pdf

الضعيفة – أو السالبة – في أوقات الأزمات[1]. كما أن الشمول المالي يساعد على تحسين معدلات الفقر، والذي قد يقع تحت خطه العديد من الأفراد في ظل الأزمات الطاحنة. ويرجع السبب في ذلك إلى إتاحة الشمول المالي للموارد المالية اللازمة للفئات منخفضة الدخل والتي تمكنهم من الحفاظ على مستويات معقولة من الاستهلاك، بالإضافة إلى إمكانية ممارسة الأنشطة الإنتاجية[2].

أضف إلى ما سبق، أن الشمول المالي يعزز أيضاً من درجات الاستقرار المالي، خاصة في أوقات الأزمات. وهو الأمر الذي بات جلياً خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2008–2009. فالدول التي كانت تتمتع بمستويات شمول مالي أعلى وقت حدوث تلك الأزمة، تمكنت من التعامل مع الأزمة بشكل أفضل من نظيراتها وتخطيها بقدر أقل من الخسائر، وذلك نظراً لما كانت تتمتع به أنظمتها المالية من مرونة أكبر نتيجة لتنوع محافظ القروض واتساع قاعدة المودعين[3]. فقد توصلت دراسة هان ومليكى (2013)، بالتطبيق على 95 دولة وقت الأزمة المالية العالمية 2008–2009، إلى أن 10% زيادة في نسبة الأفراد الذين يتمكنون من النفاذ لخدمة الودائع المصرفية، في ظل اتساع نطاق الشمول المالي، كان من شأنها أن تحد وتخفف من أثر الهبوط في معدلات نمو الودائع (أو الزيادة في معدلات سحب الودائع) بمقدار يتراوح بين 3–8% وقت حدوث الأزمة.

كما أنه، وفى ظل انتشار فيروس كورونا، يتيح تعزيز الشمول المالي إمكانية الاستغناء عن التعامل بالعملات الورقية، والتي قد تكون سبباً رئيسياً في نقل الفيروس من شخص لآخر نتيجة لتلوثها

---

[1] – Cyn–Young Park, and Rogelio Mercado, "Financial inclusion, poverty, and income inequality in Developing Asia", ADB Economics Working paper series 426, 2015, at: http://www.researchgate.net/publication/274010255_Financial_Inclusion_Poverty_and_Income_Inequality

– Asli Demirguc–Kunt, Leora Klapper, Dorothe Singer, and Peter Van Oudheusden, "The Global Findex Database 2014: Measuring Financial Inclusion around the World", Policy Research Working Paper 7255, The World Bank, 2014.

[2] – Kalsoom Zulfiqar, Muhammad Chaudhary and Aribah Aslam, "Financial inclusion and its implications for inclusive growth in Pakistan", Pakistan Economic and Social Review 54(2), 2016, at:

http://pu.edu.pk/images/journal/pesr/PDF–FILES/7–v54_2_16.pdf

– Cyn–Young Park, and Rogelio Mercado, Op.Cit.

[3] – Peter Morgan, and Victor Pontines, "Financial stability and financial inclusion", ADBI Working Paper Series, No.488, 2014.

– Rui Han and Martin Melecky, "Financial inclusion for stability: Access to bank deposits and the deposit growth during the global financial crisis", MPRA Papers, No. 48338, March 2013.

– Aaron Mehrotra and James Yetman, "Financial inclusion – issues for central banks", BIS Quarterly Review, March 2015.

بالفيروس، والاستعاضة عن ذلك بالتعاملات الإلكترونية. وهو الأمر الذي يساعد على الحد من انتشار الفيروس وتفشيه بشكل كبير في المجتمع المصري. كما تمكن المدفوعات الإلكترونية وغيرها من الخدمات المالية التي يمكن أن تقدم إلكترونياً أو عبر الهاتف الاستمرار في تقديم الخدمات المالية المختلفة للمواطنين على الرغم من إغلاق العديد من البنوك، نتيجة لانتشار الفيروس بها وإصابته للعديد من العاملين بتلك البنوك.

3- جهود الحكومة المصرية في مجال تعزيز الشمول المالي:

في ضوء التداعيات السلبية الناتجة عن تفشى فيروس كورونا، سارعت الحكومة المصرية على الفور في اتخاذ العديد من الخطوات الجادة نحو تعزيز الشمول المالي في مصر وتوسيع نطاق الفئات والشرائح التي يمكن أن تستفيد منه، وذلك إدراكاً منها بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في أوقات الأزمات بصفة عامة، وفى ظل أزمة فيروس كورونا المستجد بصفة خاصة. وتتمثل أبرز تلك الخطوات فيما يلي:

- إصدار تعليمات للبنوك بتسهيل الحصول على الخدمات المصرفية، بأن تقوم البنوك بشكل فوري بإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية بما يضمن تلبية طلبات الشركات المستوردة لها. هذا بالإضافة إلى إتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل، وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات، وكذا دراسة ومتابعة القطاعات الأكثر تأثراً بانتشار الفيروس ووضع خطط لدعم الشركات العاملة بها. وكذلك، تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لمدة ستة أشهر، وعدم تطبيق غرامات إضافية على التأخر في السداد، ووضع خطط عاجلة لزيادة الحدود الائتمانية مع البنوك الخارجية بما يضمن استمرار توفير التمويل اللازم لعمليات التجارة الخارجية[1].
- توجيه البنوك باستمرار العمل بمراكز الاتصال لديها للرد على استفسارات العملاء، والتغذية الفورية لماكينات الصراف الآلي. هذا بالإضافة إلى العمل على استبدال المسحوبات النقدية للمبالغ الكبيرة بتحويلات أو شيكات مصرفية، مع إعفاء العملاء من المصروفات البنكية المترتبة على ذلك، وكذا إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على رسوم نقاط البيع والسحب من ماكينات الصرف الآلية والمحافظ الإلكترونية لمدة ستة أشهر. هذا إلى جانب زيادة الحدود

[1] البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 15 مارس 2020 بشأن التدابير الاحترازية الواجب اتخاذها لمواجهة آثار فيروس كورونا"، 15 مارس 2022، على موقع:
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/كتاب-دوري-بتاريخ-15-مارس-2020-بشأن-التدابير-الاحترازية-الواجب-اتخاذها-لمواجهة-آثار-فيروس-كورونا-0315-3700.aspx.

اليومية للتعامل ببطاقات الخصم والائتمان، وتشجيع العملاء على تنفيذ المعاملات البنكية من خلال القنوات الإلكترونية أو البطاقات بدلاً من التعاملات النقدية[1].

- إطلاق مبادرة جديدة للعملاء غير المنتظمين في السداد من الأفراد الطبيعيين، بغرض إقالتهم من عثرتهم وتمكينهم من التعامل مع القطاع المالي الرسمي مرة أخرى، وبما يساعد على زيادة قدراتهم الشرائية وتعزيز الطلب المحلى. وتسري تلك المبادرة على الأفراد الطبيعيين غير المنتظمين في السداد والذين تقل مديونياتهم عن مليون جنيه مصري. وتنطوي على التنازل عن جميع القضايا المتداولة لدى المحاكم فور اتفاق العميل مع البنك على شروط السداد. كما أنه، فور قيام العميل بسداد نسبة 50% من صافي رصيد المديونية بدون العوائد المهمشة، يتم حذف اسمه من قوائم الحظر، والإفصاح عنه تحت اسم "عملاء مبادرة" لمدة سنة واحدة من تاريخ سداد نسبة الخمسين بالمائة كمعلومة تاريخية فقط، وتحرير الضمانات غير النقدية وما في حكمها والرهون الخاصة بتلك المديونية[2].
- تأجيل البنوك لكافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من الأفراد والمؤسسات (تشمل القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي) ، وذلك لمدة ستة أشهر مع عدم تطبيق عوائد أو غرامات إضافية على التأخر في السداد[3].
- إصدار لجنة السياسة النقدية، في 16 مارس 2020، قراراً بتخفيض أسعار الفائدة، وذلك بهدف دعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته[4]. وبناء على ذلك القرار، تم تخفيض أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي بواقع 300 نقطة أساس ليصبح سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية عند مستوى 9,25%، و10,25، و9,75% على الترتيب، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى 9,75%.

---

[1] المرجع السابق.

[2] البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 16 مارس 2020 بشأن مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأفراد الطبيعيين"، 16 مارس 2020، على موقع:
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/كتاب-دوري-بتاريخ-16-مارس-2020--بشأن-مبادرة-العملاء-غير-المنتظمين-من-الأفراد-الطبيعيين.aspx

[3] البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 16 مارس 2020 إلحاقاً للتعليمات الصادرة بشأن التدابير الاحترازية الواجب اتخاذها لمواجهة آثار فيروس كورونا"، 16 مارس 2020، على موقع:
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/كتاب-دوري-بتاريخ-16-مارس-2020-إلحاقاً-للتعليمات-الصادرة-بشأن-التدابير-الاحترازية-الواجب-اتخاذها-لمواجهة-آثار-فيروس-كورونا.aspx

[4] البنك المركزي المصري، "اجتماع طارئ للجنة السياسة النقدية بتاريخ 16 مارس 2020"، 16 مارس 2020، على موقع:
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/اجتماع-طارئ-للجنة-السياسة-النقدية-بتاريخ-16-مارس-2020.aspx

- رفع الحدود القصوى لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، وإصدار المحافظ الإلكترونية مجاناً لمدة ستة أشهر، والسماح للبنوك بفتح حسابات هاتف محمول لعملائها الحاليين باستخدام البيانات الخاصة بالتعرف على الهوية المسجلة مسبقاً لدى البنك، بالإضافة إلى السماح للبنوك، كإجراء استثنائي فقط، بتطبيق إجراءات التعرف على هوية العملاء الجدد بطريقة إلكترونية. كل ذلك إلى جانب السماح لعملاء البنوك بالتحويل بين أي حساب مصرفي لدى أي بنك وأي حساب هاتف محمول لدى أي بنك آخر، وتعديل الحد الأقصى لوحدات النقود الإلكترونية المصدرة لكل بنك لتصبح 500 مليون جنيه[1].
- إعفاء التحويلات المحلية بالجنية المصري من كافة العمولات والمصروفات المرتبطة بها لمدة ثلاثة أشهر، وذلك للحد من التعاملات النقدية لما قد تحمله من خطورة على الصحة العامة[2].
- تعديل الحد الأقصى اليومي لعمليات السحب والإيداع النقدي للأفراد ليصبح 50 ألف جنيه مصرى من فروع البنوك، و20 ألف جنيه مصري من ماكينات الصراف الآلي[3]، وذلك بعد أن كان قد تم تحديده في وقت سابق بمقدار 10 آلاف جنيه مصري حد سحب وإيداع يومي، خمسة آلاف جنيه مصري من ماكينات الصراف الآلي[4].

4- مقترحات أخرى لتعزيز الشمول المالي في مصر وتوسيع نطاقه:

على الرغم من بذل الحكومة المصرية العديد من الجهود في مجال تطبيق الشمول المالي، منذ تفشى فيروس كورونا، إلا أن الأمر ما يزال بحاجة للمزيد من الجهود في ذلك المجال، وذلك في ظل استمرار تفشي الفيروس في المجتمع المصري وتزايد الحالات المصابة به بشكل متصاعد كل

---

[1] البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٢٠إلحاقا للتعليمات الصادرة بشان التدابير الاحترازية لمواجهة آثار فيروس كورونا"، 20 مارس 2020، على موقع:
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/كتاب-دوري-بتاريخ-٢٠-مارس-٢٠٢٠-الحاقا-للتعليمات-الصادرة-بشان-التدابير-الاحترازية-لمو اجهة-آثار-فيروس-كورونا.aspx

[2] البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٠ بشأن إعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصري من كافة العمولات والمصروفات"، 22 مارس 2020، على موقع:
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/كتاب-دوري-بتاريخ-٢٢-مارس-٢٠٢٠-بشأن-اعفاء-التحو يلات-المحلية-بالجنيه-المصري-من-كافة-العمولات-والمصروفات.aspx

[3] البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 22 إبريل 2020 بشأن تعديل الحدود القصوى لعمليات السحب والإيداع النقدى الصادرة بتاريخ 29 مارس 2020"، 22 إبريل 2020، على موقع:
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/كتاب-دوري-بتاريخ-22-أبريل-٢٠٢٠-بشأن-تعديل-الحدود-القصوى-لعمليات-السحب-والإيداع-النقدي-الصادرة-بتاريخ-29-مارس-2020.aspx

[4] البنك المركزي المصري، " كتاب دوري بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٠ بشأن وضع حدود قصوى لعمليات السحب والإيداع النقدي في إطار التدابير الاحترازية المتخذة لمواجهة فيروس كورونا"، 29 مارس 2020، على موقع:
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/كتاب-دوري-بتاريخ-٢٩-مارس-٢٠٢٠-بشأن-وضع-حدود-قصوى-لعمليات-السحب-والإيداع-النقدي-في-إطار-التدابير-الاحترازية-المتخذة-لمواجهة.aspx-

يوم، وفى ضوء التوقعات التشاؤمية بشأن ملامح الفترة القادمة وما يمكن أن يصاحبها من ضعف في معدلات الاستثمار، وانخفاض إيرادات الشركات أو تعثرها، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد معدلات البطالة، وانخفاض الدخول، وتردى أوضاع الفئات منخفضة الدخل، وزيادة معدلات الفقر. ومن ثم، يتعين على الحكومة المصرية في الفترة القادمة تعزيز الشمول المالي في مصر بصورة أكبر والسعي نحو إزالة الأسباب والمعوقات التي قد تحول دون توسيع نطاق الشمول المالي في مصر بحيث يشمل جميع الأفراد والمؤسسات، وذلك عن طريق الآتي[1]:

أولاً: حث وتشجيع المؤسسات المالية على الاستمرار في منح الائتمان للأفراد والشركات، بل والتوسع فيه بشكل أكبر، وعلى نحو سريع. فتوفير الائتمان للأفراد في الوقت الحالي يمكنهم من الاستمرار في الاستهلاك، ومواجهة الظروف الطارئة، ودفع ما عليهم من التزامات، وكذلك يساعد على الحد من عملية تزايد معدلات الفقر المتوقع حدوثها كنتيجة للأزمة. فلابد من الحفاظ على مستويات الاستهلاك ودفعها، ذلك لأنه حال انخفاض معدلات الاستهلاك، سوف ينخفض الطلب الكلى بدوره. وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤثر بالسلب على معدلات النمو ويؤدى لمزيد من الانكماش الاقتصادي.

كما أن توفير الائتمان للشركات، وبخاصة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر منها والتي من المتوقع أن تكون من بين الفئات الأكثر احتياجاً لتوفير السيولة والأكثر تضرراً من جراء الأزمة، وغيرها من الشركات التي أصبح وجودها الاقتصادي مهدداً بشدة في ظل التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا المستجد، يلعب دوراً محورياً في تمكينها من دفع التزاماتها والاستمرار في نشاطها

[1] لمزيد من التفاصيل حول الخطوات اللازم اتخاذها، راجع:

-Heba Mahmoud El-Baz, "Financial inclusion in Egypt: Challenges and recommendations", L'Egypte Contemporaine, Societe Egyptienne D'economie Politique, de Statistique, et de legislation, October 2019 (ahead of print).

- Michael Rehfisch, "Coronavirus: How it impacts the financial services sector", Knowis, March 25, 2020, at: https://www.knowis.com/blog/coronavirus-how-it-impacts-the-financial-services-sector

Eric Noggle, "Can financial inclusion moderate impacts of coronavirus", Center for Financial - Inclusion, March 20, 2020, at: https://www.centerforfinancialinclusion.org/can-financial-inclusion-moderate-impacts-to-coronavirus

- The Federation of Egyptian Banks, The Federation of Egyptian Industries, Center for International Private Enterprise (CIPE), Thebes Consultancy, "Facilitating bank account transactions: A step towards financial inclusion", 2017, at: http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Democratic_Governance/Banks_Accounts_for_Financial_Inclusion_English_WEB.pdf

الاقتصادي وعدم التعثر والإفلاس نتيجة لعدم توافر السيولة وعجزها عن دفع أجور العاملين بها وتسديد المصاريف التشغيلية وغيرها من الأعباء المالية الأخرى.

كما يستلزم الأمر أن تنتهي البنوك من الإجراءات الخاصة بالموافقة على القروض وصرفها وإصدار الكروت الائتمانية بشكل سريع، وبحيث يتم تقليص المدد التي تستلزمها تلك الإجراءات إلى أقل مدة ممكنة. إلا أنه تجدر الإشارة في ذلك الصدد، إلى ضرورة أن تقوم البنوك بالموازنة بين استيفاء شروط الأمان في منح القروض للأفراد والشركات، وبين توفيرها بشكل سريع يحقق الفعالية، وبحيث لا تخل اعتبارات السرعة بشروط واعتبارات الكفاءة المصرفية والرقابة المصرفية السليمة.

ثانياً: تسهيل عملية فتح الحسابات المصرفية العادية وإعادة النظر في أحجام الإيداعات اللازمة لفتح الحسابات المصرفية، والتي قد تمثل عائقاً رئيسياً أمام البعض قد يمنعهم من فتح الحسابات والحصول على الخدمات المالية من القطاع الرسمي، مما يعوق في النهاية من تحقيق الشمول المالي. فعلى الرغم من إلغاء المصاريف الإدارية اللازمة لفتح حساب مصرفي، إلا أن أغلب البنوك تشترط إيداع حد أدنى من المبالغ المالية كشرط أساسي لفتح الحساب. ومن ثم، يستلزم الأمر، وبهدف تشجيع الأفراد على فتح الحسابات المصرفية بالقطاع المالي الرسمي، مراجعة تلك الحدود وتوحيدها بين البنوك المختلفة، وكذا محاولة تخفيضها، أو وضع حد أقصى لها، خاصة في ظل أن بعض البنوك يغالى في حجم تلك الإيداعات.

ثالثاً: توسيع نطاق الخدمات المالية التي يمكن تقديمها بشكل إلكتروني أو عبر الهاتف – الأرضي أو المحمول– وذلك بهدف التقليل من نشر العدوى الناتجة عن التعامل بالعملات الورقية التي قد تكون ملوثة. وكذلك، لأن البنوك ذاتها قد تأثرت بشكل كبير من جراء انتشار فيروس كورونا، وبحيث تم إغلاق بعض الأقسام والفروع وتخفيض مدد العمل بالبعض الآخر. فلابد، وبشكل عاجل وسريع، مراجعة الخدمات المالية التي تقدمها البنوك وتحديد الخدمات التي يمكن تقديمها عن طريق الإنترنت أو عبر الهاتف والبدء فوراً في اتخاذ الإجراءات اللازمة لسرعة تنفيذ ذلك.

وفى هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ضرورة قيام الحكومة المصرية بمراجعة القواعد والضوابط المصرفية التي تقف حائلاً ضد دفع الشمول المالي وتوسيع نطاق الخدمات المالية التي يمكن أن تقدم عن طريق القنوات الإلكترونية أو عبر الهاتف. فقواعد البنك المركزي قد قصرت الخدمات التي يمكن تقديمها إلكترونياً على ثلاثة مجالات فقط، هي إتاحة المعلومات عن الخدمات التي يقدمها البنك، وتقدم العملاء بطلبات تنفيذ بعض العمليات المصرفية كتحويل الأموال، بالإضافة

إلى حصول العملاء على بعض الخدمات المحدودة مثل التعرف على أرصدة حساباتهم ومعاملاتهم وتحديث بياناتهم والتقدم بطلبات الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية.

ومن ثم، يتضح أن قواعد البنك المركزي قد قصرت الخدمات المالية التي يمكن تقديمها بشكل الكرتوني على مجموعة محدودة من الخدمات، في حين تستلزم بقية الخدمات زيارة العملاء للبنك. فعلى سبيل المثال لا تسمح قواعد البنك المركزي للعملاء الجدد ممن لا يملكون بالفعل حسابا مصرفياً بفتح حساب جديد باستخدام القنوات الإلكترونية، وتستلزم تلك الضوابط ضرورة تقديم كافة قواعد التعرف على هوية العملاء بالبنوك –الصادرة عن وحدة مكافحة غسل الأموال. كما يستلزم الأمر ضرورة حصول البنك على توقيع يدوي من العميل الذي يرغب في الاشتراك بخدمات الإنترنت البنكي على كافة النماذج والعقود التي تحتوي على بياناته الأساسية والشروط الرئيسية للتعاقد.

وعلى الرغم من أن مثل تلك الضوابط والقواعد الموضوعة من قبل البنك المركزي تسعى بشكل أساسي للمواءمة بين اعتبارات إتاحة وتوفير التعامل المصرفي الإلكتروني وبين اعتبارات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أنه ما تزال هنالك مساحة ممكنة لمزيد من التيسير والتوسع في الخدمات المالية المقدمة بشكل إلكتروني دون التخلي عن المعايير الرقابية السليمة، وذلك بهدف زيادة معدلات الشمول المالي وإتاحة الخدمات المالية لأكبر قدر من المواطنين في ظل تداعيات أزمة كورونا وما صاحبها من آثار سلبية.

فمن الممكن في ذلك المجال، وبهدف إتاحة الخدمات المالية لأكبر قدر ممكن من المواطنين، التصريح بفتح حسابات مصرفية محدودة المزايا والتعاملات، باستخدام الهاتف أو الإنترنت مباشرة ودون الحاجة لإجراءات فتح الحساب الورقية. وذلك بالاكتفاء، بالنسبة للتقدم بالطلب عن طريق الهاتف بما يتم الإفصاح عنه لشركات الهاتف عند شراء الخط، مع وضع قيود على الاستخدام اليومي والشهري للحساب. أما بالنسبة للتقدم بالخدمة عن طريق الإنترنت، فيمكن التأكد من هوية مقدم الطلب أون لاين –باستخدام كاميرا الويب Web cam– وبوجود بطاقة الرقم القومي بحوزته أثناء عملية التأكد من الهوية.

خامساً: رفع الحدود القصوى المفروضة على عمليات الدفع الإلكتروني عبر التليفون المحمول. فعلى الرغم من قيام البنك المركزي، وفقاً لتعليماته الصادرة في 20 مارس 2020، بزيادة الحدود القصوى لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول لتصبح 30 ألف جنيه مصري/يوم، و100 ألف جنيه مصري/شهر، بالنسبة لكل من العملاء الذين خضعوا لإجراءات العناية الواجبة بعملاء خدمة الدفع باستخدام المحمول الصادرة في مارس 2019 وكذا بالنسبة لعملاء البنك الحاليين الذين تم

التعرف عليهم إلكترونيا، إلا أنه في المقابل استثنى فئة عملاء البنك الجدد الذين تم التعرف عليهم إلكترونياً من تلك الزيادة، بحيث حدد لهم حد أقصى للمعاملات الشهرية مقداره 30 ألف جنيه مصري فقط[1]. ومن ثم، فإن مراجعة وضع تلك الفئة الأخيرة وزيادة الحد الأقصى بالنسبة لها أيضاً، على غرار ما تم مع الفئتين الأخيرتين، من شأنه أن يوسع نطاق عمليات الدفع الإلكتروني، والتي تُغنى عن الحاجة للجوء للدفع باستخدام العملات الورقية وما قد يحمله من مخاطر لانتقال العدوى. كما أن الاعتماد على الدفع الإلكتروني من مميزاته أنه يقلل من حجم المسحوبات النقدية والتي قد تتم بشكل مكثف في فترة الأزمة نتيجة للشعور بالقلق من نقص النقود. وهو الأمر الذي قد يؤدى إلى ضغوط على السيولة المتاحة بالبنوك. وكذلك، فإن الاعتماد على الدفع الإلكتروني يقلل من حجم المصاعب اللوجستية التي قد تصاحب عمليات نقل الأموال من البنك المركزي إلى البنوك، ومن البنوك إلى فروعها، في ظل الظروف الحالية.

وأخيراً، فإنه ينبغي الاستعداد من الآن لمرحلة ما بعد التعافي، ووضع خطة واضحة للتعافي الاقتصادي ومرحلة ما بعد التعافي. فلا بد من البدء فوراً بالاستعداد والتهيؤ لذلك الوقت الذي سوف يتم فيه تخفيف القيود المفروضة على التنقل، وعودة التجارة لحركتها الطبيعية. ففي أفريقيا، وبعد انحسار فيروس الإيبولا أقبلت الشركات – وبخاصة الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر منها– على الاقتراض لتعويض ما فاتها ولإنعاش أنشطتها الاقتصادية. فجدير بالذكر في ذلك المجال أن أهمية الخدمات المالية لا تنحصر فقط في مساعدتها للأشخاص على مواجهة وتخطى الأزمات المالية المختلفة، ولكن تمتد لتشمل أيضاً قدرتها على مساعدتهم في إنعاش وتحسين أوضاعهم الاقتصادية واستعادة رفاهتهم بعد تخطى الأزمة.

---

[1] البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٢٠ إلحاقًا للتعليمات الصادرة بشان التدابير الاحترازية لمواجهة آثار فيروس كورونا"، 20 مارس 2020، على موقع:
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/كتاب-دوري-بتاريخ-٢٠-مارس-٢٠٢٠-الحاقا-للتعليمات-الصادرة-بشان-التدابير-الاحترازية-لمواجهة-آثار-فيروس-كورونا.aspx.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 15 مارس 2020 بشأن التدابير الاحترازية الواجب اتخاذها لمواجهة آثار فيروس كورونا"، 15 مارس 2022.
- البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 16 مارس 2020 بشأن مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأفراد الطبيعيين"، 16 مارس 2020، على موقع:
- البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 16 مارس 2020 إلحاقاً للتعليمات الصادرة بشأن التدابير الاحترازية الواجب اتخاذها لمواجهة آثار فيروس كورونا"، 16 مارس 2020.
- البنك المركزي المصري، "اجتماع طارئ للجنة السياسة النقدية بتاريخ 16 مارس 2020"، 16 مارس 2020.
- البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٢٠ إلحاقا للتعليمات الصادرة بشأن التدابير الاحترازية لمواجهة آثار فيروس كورونا"، 20 مارس 2020.
- البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٠ بشأن إعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصري من كافة العمولات والمصروفات"، 22 مارس 2020.
- البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 22 إبريل 2020 بشأن تعديل الحدود القصوى لعمليات السحب والإيداع النقدي الصادرة بتاريخ 29 مارس 2020"، 22 إبريل 2020.
- البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٠ بشأن وضع حدود قصوى لعمليات السحب والإيداع النقدي في إطار التدابير الاحترازية المتخذة لمواجهة فيروس كورونا"، 29 مارس 2020.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، "تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-19 على الاقتصاد المصري"، رأى في أزمة، الكتاب الخامس عشر، الجزء الأول، إبريل 2020.
- عاشور، أحمد، "وزيرة التخطيط تلقى بيان خطة التنمية المستدامة أمام النواب"، جريدة المال، 21 إبريل 2020.
- وزارة المالية، "وزير المالية: الحكومة نجحت في التعامل مع أزمة كورونا بتحقيق التوازن بين الحفاظ على صحة المواطنين واستمرار الإنتاج وتوفير السلع الأساسية"، تصريحات وزير المالية، 7 مايو 2020.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Baldwin, Richard and Beatrice Weder di Mauro, "*Economics in the time of COVId-19*", Center of Economic Policy Research, CEPR Press, 2020.
- Baldwin, Richard and Eiichi Tomiura, "Thinking agead about the trade impact of COVID-10", in Baldwin R. and Weder di Mauro, B. (ed.) "*Economics in the time of COVID-19*", CEPR Press, 2020.
- Beck, Thorsten, "Finance in the times of Coronavirus", in Baldwin R. and Weder di Mauro, B. (ed.) "*Economics in the time of COVID-19*", CEPR Press, 2020.
- Cecchetti, Stephen and Kermit Schoenholtz, "Contagion: Bank runs and COVID-19", in Baldwin R. and Weder di Mauro, B. (ed.) "*Economics in the time of COVID-19*", CEPR Press, 2020.
- Demirguc-Kunt, Asli, Leora Klapper, Dorothe Singer, and Peter Van Oudheusden, "The Global Findex Database 2014: Measuring Financial Inclusion around the World", *Policy Research Working Paper* 7255, The World Bank, 2014.
- El-Baz, Heba, "Financial inclusion in Egypt: Challenges and recommendations", *L'Egypte Contemporaine*, Societe Egyptienne D'economie Politique, de Statistique, et de legislation, October 2019 (ahead of print).
- Han, Rui and Martin Melecky, "Financial inclusion for stability: Access to bank deposits and the deposit growth during the global financial crisis", *MPRA Papers,* No. 48338, March 2013.
- Honohan, Patrick, "Financial development, growth and poverty: how close are the links?", *World Bank Group Working Paper,* WPS3203, 2003
- International Air Transport Association (IATA), "*COVID-19 initial Impact assessment of the novel Coronavirus*", IATA Economics, February 20, 2020.
- International Labour Organization (ILO), "*International definitions and prospects of underemployment statistics*", November 1, 1999.
- International Labour Organization (ILO), "The working poor or how a job is no guarantee of decent living conditions", *ILOSTAT Spotlight on Work Statistics*, N.6, April 2019.
- International Labour Organization (ILO), "COVID-19 and the world of work: Impact and policy responses", *ILO Monitor,* N.1, March 18, 2020.
- International Monetary Fund (IMF), "The great lockdown" in "*World Economic Outlook*", April 2020.
- McKibbin, Warwick and Roshen Fernando, "The economic impact of COVID-19", in Baldwin R. and Weder di Mauro, B. (ed.) "*Economics in the time of COVID-19*", CEPR Press, 2020.
- Mehrotra, Aaron and James Yetman, "Financial inclusion – issues for central banks", *BIS Quarterly Review,* March 2015.
- Morgan, Peter and Victor Pontines, "Financial stability and financial inclusion", *ADBI Working Paper Series,* No.488, 2014.

- Noggle, Eric, "*Can financial inclusion moderate impacts of coronavirus*", Center for Financial Inclusion, March 20, 2020,
- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), "Coronavirus: The world economy at risk", *OECD Interim Economic Assessment*, March 2, 2020.
- Park, Cyn-Young and Rogelio Mercado, "Financial inclusion, poverty, and income inequality in Developing Asia", *ADB Economics Working paper series* 426, 2015.
- Rehfisch, Michael, "Coronavirus: How it impacts the financial services sector", *Knowis*, March 25, 2020.
- Sahay, Ratna, Martin Cihak, Papa N'Diaye, Adolfo Barajas, Srobona Mitra, Annette Kyobe, Yen Mooi and Seyed Yousefi, "Financial inclusion: Can it meet multiple macroeconomic goals?" , *IMF Staff Discussion Note,* SDN/15/17, 2015.
- The Federation of Egyptian Banks, The Federation of Egyptian Industries, Center for International Private Enterprise (CIPE), Thebes Consultancy, "*Facilitating bank account transactions: A step towards financial inclusion*", 2017.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), "The coronavirus shock: a story of another global crisis foretold", *Trade and Development Report Update*, March 9, 2020.
- Weder di Mauro, Beatrice, "Macroeconomics of the flu", in Baldwin R. and Weder di Mauro, B. (ed.) "*Economics in the time of COVID-19*", CEPR Press, 2020.
- Zulfiqar, Kalsoom, Muhammad Chaudhary and Aribah Aslam, "Financial inclusion and its implications for inclusive growth in Pakistan", *Pakistan Economic and Social Review* 54(2), 2016.

ثالثاً: مواقع الإنترنت:

- WWW.almalnews.com
- WWW.cbe.org.eg
- WWW.centerforfinancialinclusion.org
- WWW.findevgateway.org
- WWW.cipe-arabia.org
- WWW.iata.org
- WWW.ilo.org
- WWW.imf.org
- WWW.knowis.com
- WWW.mof.gov.eg
- WWW.researchgate.net
- WWW.pu.edu.pk